

## المجلس ) 66 ( | شرح زاد المستقنع | "كتاب الزكاة" | الشيخ

### خالد المشيقح #دروس\_الشيخ\_المشيقح

خالد المشيقح

لوجوبها سفر عارف بالحكم واخذت او بخلا اخذت منه وعسر وتجب في مال صبي ومجنون فيخرجها وليهما. ولا يجوز اخراجها الا البنية. والافضل ان يفرقها بنفسه ويقول عند دفنها هو واخذها ما ورد. والافضل اخراج زكاة كل مال في فقراء بلده -

00:00:00

لا يجوز نقلها الى ما تقصير فيه الصلاة. فان فعل الا ان يكون في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في اقرب البلاد اليه تقدم لنا ما يتعلق بزكاة العروض وعرفنا - 00:00:40

ذكرنا ما يقصد بعروض التجارة وهل تجب الزكاة في عروض التجارة وان العلماء رحمهم الله اختلفوا في ذلك على قولين القول اول وجوب الزكاة فيها وهو قول جماهير العلماء منهم الائمة الاربعة - 00:01:02

والقول الثاني رأي الظاهريه ان الزكاة لا تجب في عروض التجارة وتكلمنا ايضا عن شروط وجوب الزكاة في عروض التجارة التي ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى وحكم ما اذا ابطل ما اذا ابدل نصابا زكويما بنصاب اخر. هل ينقطع الحول او لا ينقطع - 00:01:25 الحال الى اخره تقدم الكلام على هذه المسائل ثم شرعنا بعد ذلك في زكاة الفطر وذكرنا شروط وجوبها وهل يجب على المسلم ان يخرج زكاة الفطر عن من يموت يعني من ينفق عليه. هل يجب عليه ان يخرج عنه زكاة الفطر الى اخره - 00:01:53

وذكرنا خلاف اهل العلم في وجوب اخراج زكاة الفطر عن الزوجة وكذلك ايضا عن الاولاد والاباء وعن من اتفق عليهم او من ينفق عليهم هل يجب عليه الى اخره ثم بعد ذلك شرعنا فيما يتعلق باوقات زكاة الفطر وذكرنا ان زكاة الفطر لها خمسة - 00:02:23 الوقت الاول وقت الوجوب. وانها تجب بغروب الشمس. من اخر يوم من ايام رمضان وهذا قول جمهور العلماء رحمهم الله وعند الحنفية انها تجب بظهور الفجر من يوم العيد. وذكرنا دليل قل وما يتزداد - 00:02:49

على هذا الخلاف الوقت الثاني وقت الجواز وانه يجوز اخراجها قبل العيد بيوم او يومين وقال الامام مالك رحمه الله او ثلاثة ايام وقال الشافعي يجوز ان تخرج من اول الشهر. وعند الحنفية ان اخراجها لا حد له. فلو اخرجها لسنة او سنتين - 00:03:10 قبل العيد بسنة او سنتين الى اخره فان هذا جائز ولا بأس به ثم بعد ذلك قال المؤلف رحمه الله تعالى ويوم العيد قبل الصلاة افضل هذا هو الوقت الثالث. هذا هو الوقت الثالث من اوقات زكاة الفطر - 00:03:40

وهو وقف الاستحباب. فنقول وقت الاستحباب ان تخرج صبح يوم العيد. نعم تخرج صبح يوم العيد ويدل لذلك حديث ابن عمر وحديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر باخراجها - 00:04:08

نعم حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان تخرج قبل الصلاة وايضا حيث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اداها قبل الصلاة فهي زكاة - 00:04:29

ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال وتكره في باقيك. هذا هو الوقت الخامس وقت الكراهة ووقت الكراهة في باقي يوم العيد يعني وقت الكراهة من بعد صلاة العيد الى غروب الشمس. هذا وقت كراهة. فيكره ان تخرج صدقة الفطر او زكاة - 00:04:48

في سائر يوم العيد الى غروب الشمس ويؤخذ من كلام المؤلف رحمه الله انها تدر انها انه يكره وانها تدفع هذا ما ذهب اليه المؤلف

رحمه الله تعالى والرأي الثاني يعني الرأي الثاني - 00:05:24

رحمه الله ابن القيم انها لا انها اذا اخرت قبل انها اذا اخبرت الى ما بعد صلاة العيد انها لا تدفن ودليل ذلك ما تقدم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اداتها - 00:05:45

قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة. ومن اداتها بعد الصلاة فهي الصدقة من الصدقات فسماتها النبي صلى الله عليه وسلم قبل الصلاة الزكاة وسماتها بعد الصلاة الصدقة مما يدل على ان وقت الزكاة وقت الالخراج قد انتهى - 00:06:09

وهذا القول يعني اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ابن القيم هو الاقرب في هذه المسألة. وعلى هذا نقول لا يجوز للمسلم ان يؤخر اخراجه زكاة الفطر حتى تنتهي صلاة العيد. هذا لا يجوز ومحرم لان وقتها ينتهي - 00:06:34

ومن اخرها الى ان انتهت الصلاة فانها لا تجزى ولا تقبل منه على انها زكاة ولكنها صدقة كسائر الصدقات لكن اذا لم يتأمل الالخراج. كما لو نسي ان يخرجها او انه اكره على عدم الالخراج. او انه جهل - 00:06:57

لو انه نسي او اكره او جهل كان له عذر او فاجأه العيد في مكان كصحراء لا يتمكن من الالخراج او وكل شخصا يقوم باخراجهما ولم يقم باخراجهما فنقول في هذه الحالة ما دام انه معذور - 00:07:22

فانها تجزى منه ويخرجها لكن اذا اخرها الى ما بعد صلاة العيد الى عذر في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ظاهر في انها لا تجزى عنه قال ويقضيها بعد يومه اتمها. هذا هو الوقت الخامس من اوقات زكاة الفطر - 00:07:45

وهو وقت القضاء والتحريم وقت القضاء والتحريف يعني اذا اخرها الى ما بعد يوم العيد غربت شمس يوم وهو لم يخرجنا فانه يأثم. وعليه ان يتوب الى الله عز وجل - 00:08:10

وهذا المذهب نعم هذا المذهب الذين يرون انها تجزى حتى ولو اخرها بعد الصلاة. لكن كما ذكرنا ان اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله انها اذا اخرت الى ما بعد صلاة العيد فانها لا تجزى. بما تقدم من خير ابن عباس رضي الله تعالى عنهم. لكن عن مذهب اذا ضرب - 00:08:30

شمس يوم العيد وهو لم يخرجها فانه يدخل عليه وقت القضاء يقوم بقضائها مع اللائم وليس لذلك حد هذا المشهور من المذهب والصواب في هذه المسألة ان التحريم ان يؤخرها الى ما بعد صلاة العيد - 00:08:54

انه اذا خرج الى ما بعد صلاة العيد فان هذا محرم ولا يجوز قال رحمه الله فصل ويجب صاع ويجب الصاع من بر او شعيره او دقيقهما الدقيق البر دقيق الشعير يعني الصحين المطحون - 00:09:16

البر اذا طحن يسمى هذا الطحين دقيقا او سويقهما. نعم من بر او شعير او دقيقهما او سويق البر او سويق الشعير وهو ما يحرم يعني يعرض على النار - 00:09:41

ثم بعد ذلك يطحن يعرض على النار ثم بعد ذلك يطحن هذا يسمى بالسويق. هذا يسمى بالسويق قال من بر او شعير او دقيقهما او سويقهما او تمرد او زبيب او اقط - 00:10:05

ان اقط هذا يستخدم من اللبن المجفف من اللبن المجفف عندنا الان مسألتان المسألة الاولى قدر زكاة الفطر وان قدر زكاة الفطر صاع وهذا ما ذهب اليه المؤلف رحمه الله تعالى وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله تعالى ودليل ذلك - 00:10:24

حديث ابي سعيد رضي الله تعالى عنه عن حديث ابي سعيد رضي الله تعالى عنه قال كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا الشعير والزيسب والاقط. وكان طعامنا الشعير والزيسب والاخذ - 00:10:56

وايضا وكذلك ايضا هو قول ابي سعيد رضي الله تعالى عنه الرأي الثاني ابي حنيفة زاره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وانه اذا اخرج من البر فانه يجزنه ان يخرج نصف ساعة - 00:11:22

الرأي الاول انه لابد ان يخرج صاعا حتى ولو اخرج من قرب الرأي الثاني رأي ابي حنيفة انه اذا اخرج من البر فانه يكتفيه نصف ساعة واستلوا على ذلك بان معاوية كما جاء في الصحيح قدم من الشام - 00:11:50

وخاطب الناس في المدينة فقال ارى ان الدين من ثمرة الشام والدين من ثمرة الشام البر يعدل صاعا من شعير فاخذ الناس بذلك.

اخذ الناس بذلك وتابعه على هذا كثير من الصحابة. مثل - 00:12:12

عثمان وعلي بن ابي طالب وابي هريرة وجابر ابن عباس واسمع ابي بكر وابن الزبير كلهم اخذوا بقول معاوية فان معاوية قال ارى ان مدحه من سمراء الشاب يعدل طاعا من شعير - 00:12:34

لكن ابا سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه لم يوافقهم على ذلك وقال لا ازال اخرجه كما كنت اخرجه عليه وسلم صاع؟ نعم لا زال اخرجه كما كنت اخرجه - 00:12:57

نعم اه معاوية قال ارى ان مدين بن سمرة الشام يعدل صاعا من تمر. نعم. صاع صاعا من تمر فاخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فلا زال اخرجه كما كنت اخرجه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:13:20

يعني انه يخرج صاعا والصواب في هذه المسألة ما ذهب اليه ابو سعيد وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله وانه لابد من صاع في زكاة الفطر اخرج من البر او من الشعير او من التمر الى اخره. هذا الصواب في هذه المسألة. واما قول معاوية - 00:13:39  
الله تعالى عنه ارى ان مدين من ثمرة الشام يعدل الصاع من تمر فهذا الجواب عنه من وجهين. الوجه الاول ان هذا اجتهاد في مقابلة المرووع الى النبي صلى الله عليه وسلم - 00:14:02

وقول الصحابي انما يؤخذ به اذا لم يخالف قول النبي صلى الله عليه وسلم الوجه الثاني ان معاوية رضي الله تعالى عنه خالفه غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم - 00:14:22

خالفه آآ ابو سعيد الخدري وكذلك ايضا ابن عمر رضي الله تعالى عنهم فرأوا انه لابد من صاعق لابد من صائن من البر الا هو في هذه المسألة هو ما ذهب اليه جمهور اهل العلم رحمهم الله - 00:14:41

رحمه الله من بر او شعير او دقيقهما او تمر او زبيب او اقدس وثمن فان علم الخمسة اجزأ كل حب وتمر يقتات ويدخر المشهور بالمذهب ان زكاة الفطر لا تجزئ الا من هذه الاصناف الخمسة - 00:15:00

البر شعير والتمر والزبيب والاقف فاذا كان واجدا لهذه الاصناف الخمسة فان غيرها لا يجزئه. فان ادم هذه الاصناف الخمسة قال المؤلف رحمه الله ان عدم الخمسة ابدا كل حب وتمر يقتات - 00:15:28

اذا عدم هذه الاصناف الخمسة فانه يجزئ كل حب وتمر يقتل المجزى الواجب احد هذه الاصناف الخمسة ان عدم هذه الاصناف الخمسة فانه يجزئ كل حب هذا ما ذهب اليه المؤلف رحمه الله - 00:15:52

وهم يسألون على هذا بحيث ابي سعيد رضي الله تعالى عنه قال كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فيينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او - 00:16:16

من زبيب او صاء من اقد هكذا جاء في حديث ابن سعيد عدد هذه الاصناف الخمس من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاع من زبيب او صاء من ارقد - 00:16:33

الرأي الثاني في هذه المسألة نعم الرأي الثاني في هذه المسألة انه يجزئ كل ما كان من قوت البلد نعم الراوي الثاني ان ما كان من قالب قوت البلد فانه يدفن - 00:16:52

ما كان من غالب قوت البلد فانه يجزئ كان من القمح او من الشعير او من السوق او من السمك او اللحم او نحو ذلك وهذا قول المالكي هذا قول المالكية وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وابن القيم - 00:17:14

الرأي الثالث اما الرأي الثالث انه لا يجزئ في زكاة الفطر الا ما يجب الزكوة وهذا قول الشافعية وما هو الذي يجب في الزكوة عند الشافعية تقدم لنا ان الذي يجب - 00:17:36

الذى يجب فيه الزكوة عند الشافعية من الحبوب ما جمع وصفين هما الاقتراض والادخار الاقتراض والافتخار وعند الحنفية انه لابد ان يخرج من البر او الشعير او التمر او الزبيب - 00:17:56

البر او الشعير او التمر او الزبيب او دقيق البر او دقيق الشر والصواب في هذه المسألة الصواب في هذه المسألة ما ذهب اليه المالكية وان ما كان قوتا للبلد يعني اذا كان الغالب ان هذا - 00:18:17

الشيء هو قوت البلد فانه ينجزف سواء كان من هذه الاصناف الخمسة التي عددها المؤلف رحمة الله تعالى او كان من غيرها فلو كان قوت البلد هو اللبن او الحليب - 00:18:35

او كان قوت البلد هو السمك ونحو ذلك نعم فنقول بان هذه الاشياء اه ولو كان قوتهم الرز او كان قوتهم السمك او كان قوتهم اللحم او نحو ذلك من من الاطعمة التي يغلب على الناس انهم يقتاتونها - 00:18:52

فنقول بان هذا وهذه الخمسة التي عددها ابو سعيد كانوا يخرجون صاعا من طعام وصاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب صاعا من اقط يقول هذه الخمسة التي كانت - 00:19:18

اه تخرج في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هذه هي الغالب على قوت البلد لذلك الزمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم - 00:19:34

رحمه الله لا معيب فلا يجزي المعيب. اذا كان الحب معيبا الموسوس او المذلول ونحو ذلك او الثمر اذا كان معيبا كان التمر المعيب ونحو ذلك فنقول بأنه لا يجوز ويدل لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابي هريرة - 00:19:48

في صحيح مسلم ان الله طيب لا يقبل الا طيبا ولا خبز ايضا يقول لك المؤلف رحمة الله لا يجزي الخبر لماذا؟ لأن الخبر خارج عن الكيل والافتخار المؤلف لا يجزي خبز - 00:20:19

كان الخبر خارج عن الكي والادخار والقاعدة كما ذكرنا انه اذا غلب ان هذا الخبر هو قوت البلد فنقول بأنه نجزء بل القول بالعدة هنا لأن لأن الفقير كفي مؤونة العجز والخبز ونحو ذلك - 00:20:41

لكن هنا لا يقدر بالكيد وانما يقدر باي شيء؟ بالوزن. نعم لا يمكن ان نقدره بالكيل وانما نقدرها بالوزن وعلى هذا الصاء كما تقدم لنا فاربعة امجاد بالكيف لكنه بالوزن كم يساوي؟ ها - 00:21:06

ذكرنا قولين فيما تقدم الوزن كم يساوي؟ قول اول الفين واربعين القول الاول انه بالجرائم يعني من وزن يقدر الفين واربعين جرام القول الثاني كم يقول الثاني وميتين ذلك اليوم مثل ما يسمى بالمكرونة اليوم - 00:21:24

هل تجزي هذه المكرونة او لا تجزي على الكلام المؤلف رحمة الله انها لا تنجذب. والصواب في ذلك انها تنجمي فان كانت ان كان حبها صغيرا فنقدرها بالكيد وان كان حبها كبير فنقدرها بالوزن - 00:21:59

رحمه الله تعالى ويجوز ان يعطى الجماعة ما يلزم الواحد وعكسه لا بأس ان تعطي الجماعة صاعا واحدا يقتسمون يقتسمونه فيما بينهم فلو ان مسلما اخرج صاعه وقسمه بين اثنين جاز هذا - 00:22:17

ويدل لذلك ان الشارع قدر المعطى ولم يقدر من يعطى. في زكاة الفطر في كفارة اليمين الشارع قدر من يعطى عشرة مساكين اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم - 00:22:41

قدر من يعطى اما في زكاة الفطر الشارع قدر المخرج المعطى لكن لم يقدر من يعطى كذلك ايضا يقول لك المؤلف رحمة الله هو عكسه يعني لو ان جماعة اعطوا فطرتهم لواحد بعد ذلك - 00:23:05

ودليل ذلك ان الشارع قدر المخرج ولم يقدر من يخرج اليك ونقول بان هذا جائز ولا بأس به فقيل في مسألة وهي اخراج القيمة زكاة الفطر هل يستجزئ او هل يجزي اخراج القيمة - 00:23:27

في زكاة الفطر او نقول بان هذا غير مدن. العلماء رحمهم الله قولان. القول الاول القول الاول وهو قول جمهور العلماء رحمهم الله تعالى ان القيمة لا تجزئ في زكاة الفطر - 00:23:48

القول الثاني وهو رأي الحنفية ان القيمة تجزئ في زكاة الفطر وهذا اصل عند الحنفية يعني الحنفية يرون اجزاء القيمة ويتوسعون في هذه المسألة يرون ابداء القيمة يعني في زكاة الفطر في زكاة المال - 00:24:06

الكافارات الى اخره يتتوسعون في تجويد القيمة مثلا في زكاة الفطر اخرج قيمة الصلاة اعطاء الفقير ان هذا جائز ولا بأس به. كذلك ايضا في كفارة يمين لو انه اعطى الفقير القيمة لان الله سبحانه وتعالى نرفع الاطعام. فاطعام عشرة مساكين - 00:24:26 يقولون بان هذا مجزئ ولا بأس به في كفارة الظهار. ايضا في زكاة المال الى اخره. يتتوسع الحنفية رحمهم الله تعالى وهذا التوسيع

فيه نظر لانه هذا يخالف النص ولها الثالثة كلهم يخالفون الحنفية وان - 00:24:52

زكاة الفطر لا يجزي اخراجها قيمة بل لا بد من الطعام كما تقدم حيدري سعيد قال كنا نخرجها صاعا من طعام او صاعا من شعير صاعا من صاعا من تم - 00:25:13

او صاء من اقف الى اخره وايضا هذا هو الوارد عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم فرضها طعمة للمساكين ابن عباس المسلم طهرا للصائم اللغوي والرفث وطعمة للمساكين - 00:25:29

ولان القول بان القيمة تجزى ينقل هذه العبادة من كونها شعيرة ظاهرة الى كونها عبادة خفية من كونها شعيرة ظاهرة يتکايلها الناس ويتناولونها فيما بين ايديهم ونحو ذلك الى ان تكون ماذا - 00:25:54

الى ان تكون عبادة ثقيلة واما الحنفية الحنفية كما قلنا اه يقولون بان الفقير لو اخذ هذه الزكاة ولم يأكلها وباعها جاز ذلك - 00:26:19

مو لا بأس انه يأخذ الصاع ويدهب ويبيعه اذا باعه كوننا نعطيه المال نوفر عليه مسألة البيع نوفر عليه مسألة البيت لكن هذا نقول بانه نظر في مقاولة اللاثر النظر في مقاولة اللاثر - 00:26:38

وصحیح من حكمها انها طعمة صح وايضا من حكمها اظهار الشعيرة ايضا طیب اذا قلنا نعطيه مالا این الشعیر خفیت الشعیرة الان اصبحت الان عبادة خفیة وايضا ربما انه بیبع هذه اذا اعطیناه دراهم ما یشتري طعاما - 00:26:59

ربما انه یشتري بها اشياء اخرى غير مقصود الشال المقصود الشارع هو ادخال الفرح والسرور على الفقراء والمساكين بحيث نشارك هؤلاء الفقراء اخوانهم في فرحة العيد ما يحتاجون الى طعام - 00:27:25

ربما انه يأخذ الدرارم لا یشتري طعاما لا یتحطم الحکمة التي ارادها الشاب لكن في بعض البلاد ما یقبل الطعام في بعض البلاد لا یقبل الطاعة مثل في بلاد الغرب - 00:27:43

لا يأخذ الطعام هنا يعني اذا تعذر اخراج الطعام يشار الى تلقينه بالامكان ان یقال بانها تنتقل الى مكان اخر اما ان نقول تنتقل الى مكان اخر ویخرج الطعام او نقول بانها - 00:28:01

اذا تعذر اخراج الطعام اننا نصیر الى قيمة بحیث نعطي هذا الفقیر قال رحمه الله تعالى باب اخراج الزکة لما تکلم المؤلف رحمه الله تعالى عن زکاة المال وزکاة البدن - 00:28:19

وذكر الاموال الزکوية وذكر انطبياءها اه شرع في بيان احكام اخراج هذا اليوم. الان وجبت الزکة هذا وجبت الزکة وعلى صاحب المال ان یخرج هذا المال الواجب في ماله هذا المال الواجب في ماله - 00:28:41

اخراجه له احكام هنا شرع المؤلف رحمه الله تعالى في بيانه المؤلف رحمه الله ويجب على الفور. نعم يجب على الفور مع ان كان يقول لك المؤلف رحمه الله بان اخراج الزکة - 00:29:08

يجب على الفور يجب ان یبادر الى حال حول فانه يجب عليه ان یبادر ويدل لذلك قول الله عز وجل واقيموا الصلاة واتوا الزکة وهذا امر والامر یقتضي الفورية القاعدة الاصولية قاعدة الاصولية - 00:29:26

ان الامر المطلق المجرد القرائی فانه یقتضي ويدل لذلك حديث عقبة ابن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف خرج مسرعا تعجب الصحابة رضي الله تعالى عنهم قال فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كنت خللت - 00:29:50

في البيت شيئا من الصدقة. فكرهت ان ابيته كانت خللت في البيت شيئا من الصدقة فكرهت ان ابيته فقسمته ام رواه البخاري ولان حاجة الفقراء حاضرة الفقراء حاضر اذا كانت كذلك فانها تلبی حاجته - 00:30:19

قال رحمه الله الا لضرورة هنا شرع المؤلف رحمه الله تعالى في بيانه الاحوال التي یصح فيها تأخیر الزکة الحالة الاولى اذا كان هناك ضرورة اذا اضطر الى التأخیر یخشى على نفسه من لصوص - 00:30:47

لو خرج من زکاة ان یأتيه اللصوص او خشع نفسه من عدو ونحو ذلك فاذا كان هناك ضرورة فان الضرورات تبيح المحظورة ومثل ذلك ايضا لو خشي لو خشي ان یرجع الساعي عليه - 00:31:12

هو يريد ان ينتظر الساعي ولو اخرج الزكاة جاء الساعي ثم بعد ذلك طالبه بزكاة مرة اخرى فنقول في هذه الحالة انه لا بأس ان يؤخذ طيب قال ان لضرورة طيب - [00:31:40](#)

مؤلف رحمة الله حالة واحدة. الحالة الثانية اذا كان التأخير لمصلحة الفقير لمصلحة اهل الذكرة يعني يؤخرها لمن هو اشد حاجة او ان يؤخرها لطالب علم ونحو ذلك - [00:31:59](#)

او لقريب يعني لقريب فقير فنقول بان هذا جائز ولا بأس به لكن يقيد هذا بان يفرزها عن ماله لا يجعلها مختلطة بماله بل يقوم بافراجها عن ماله ويكتب انها زكاة - [00:32:22](#)

لانه لا يدرى ما يعرف له ربما انه ينسى. وربما انه يموت قبل ان يؤدي هذا الواجب الحالة الثالثة اذا كان التأخير لشيء يسير في يوم ويومين فان هذا جائز ولا بأس به - [00:32:40](#)

خصوصا اذا كان هناك مصلحة ونحو ذلك الحالة الرابعة اذا كان المال غائبا فانه لا يجب عليه ان يخرج الزكاة حتى يحضر المال مثلا لو كان له اموال في بلد الى اخره ما نقول اخذ بالزكاة - [00:33:00](#)

من استطاع ان يوكل من يخرج الزكاة في ذلك البلد الذي فيه المال يجب عليه ان يوكل ما استطاع فانه ينتظر حتى المال ثم يخرج الزكاة من ذلك المال. ومثل ذلك ايضا - [00:33:19](#)

مثل ذلك ايضا لو كانت عنده ارض تجارية تقدم لنا كيفية زكاة الارضي ونحو ذلك. عنده ارصدة ولا باع الارض هذى لم يبع هذه الارض انا اقول ما يجب عليه ان يخرج الزكاة حتى يبيع هذه الارض - [00:33:37](#)

ذلك ايضا لو كان له دين عند اناس والدين هذا على معسر او على مليء بادل نقول لا يجب عليه ان يخرج زكاته على حسب التوصيل الذي سبق لنا لا يجب عليه ان - [00:33:54](#)

اخراج الزكاة حتى يقبض هذا المال قال رحمة الله تعالى فان منعها جحفا لوجوبها كفر عارف بالحكم واخذت وقتل او بخلا اخذت منه وعذب اذا جحد الزكاة فان هذا الجحد يعني منع الزكاة - [00:34:10](#)

فان هذا المنع لا يخلو من امرين. الامر الاول ان يمنعها جحدا لوجوبها. يعني يدعى انها ليست واجب فهذا يقول لك المؤلف رحمة الله كفر عارف بالحكم. يعني اذا كان يعرف الحكم الشرعي - [00:34:37](#)

يعرف الحكم الشرعي وانها واجبة فنقول بانه يكفر اذا كان يعرف الحكم كما كانسان نشا في بلاد المسلمين نقول بانه يكون لكن اذا كان جاهل ان يكون حديث عهد باسلام او ان يكون - [00:34:57](#)

نشا في بادية بعيدة عن حاضرة المسلمين الى فيقول لك المؤلف يعرف قال كفر عارف بان معنى ذلك ان ان الجاهل انه يعرض فان اصر على جحشها فهذا يكفر لانه مكذب لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم - [00:35:20](#)

قال واخذت وقتل يعني تؤخذ منه نعم تؤخذ منه لان الزكاة يتعلق فيها حق الله وحق القراء حق المخلوقين يقتل وكذلك ايضا تؤخذ منه بحق القراء يقتل وتؤخذ منه بحق القراء - [00:35:41](#)

ويدل على قتله ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه ووافقه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وافقه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وافقوا ابا بكر رضي الله تعالى عنه على قتال مانع الزكاة - [00:36:07](#)

ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا الله الا الله وان محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة - [00:36:29](#)

هذا الذي يعصم دماءه ان يقولوا لا الله الا الله وان محمدا رسول الله وان يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة اذا خلوا بشيء من ذلك دل ذلك على ان اموالهم على ان دماءهم غير معصومة. قال او بخلا هذا القسم الثاني - [00:36:44](#)

ان يمنع اخراجها بخلا وشحا هو يقر بوجوبها وانها واجبة عليه. لكنه يمنع اخراجها شحا بالماء وبخلا نسأل الله السلامة والعافية هذا وش حكمه؟ قال لك المؤلف رحمة الله اخذت منه - [00:37:04](#)

هذا الحكم الاول او بخلا اولا نأخذها منه لانها دين في ذمته كدين الادمي لما تقدم ان ذكرنا انه يتعلق بها حقان حق الله وحق

المخلوقين فلا بد ان نأخذ حق المخلوقين - 00:37:28

وعزل هذا الحكم الثاني انه يعذب. ولم يذكر المؤلف رحمة الله بما يكون التعذير نقول بان هذا راجع الى اجتهاد الامام وظاهر كلام المؤلف رحمة الله تعالى ظاهر كلام المؤلف - 00:37:48

رحمه الله تعالى انه لا يكفر وهذا هو الصواب وهو قول جمهور اهل العلم حديث ابي هريرة في حديث ابي هريرة في صحيح مسلم النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها الا اذا كان يوم القيمة - 00:38:05

افتتحت له صفات من نار يكوى بها جنبه وجبينه وظهره في يوم مقداره او كان مقداره خمسين الف سنة كلما بردت وعدت عليك نعم ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار - 00:38:27

لو كان كافرا لم يكن له سبيل الى الجنة. وفي رواية عن الامام احمد رحمة الله انه يكفر اذا ترك الزكاة اه بخلا وشحا انه يكفر. لكن الصواب في هذا ما ذهب اليه جمهور العلماء رحمة الله تعالى - 00:38:51

طيب وبقي عندنا حكم رابع لم يذكره المؤلف رحمة الله تعالى هل يؤخذ شطر ماله يعني الذي منع زكاته هل نأخذ شطر ما له الذي منع زكاته او لا - 00:39:09

العلماء رحمة الله في هذه المسألة قولان القول الاول انه لا يؤخذ شطر مال الادلة الدالة على قسمة دار مال المسلم لقول الله عز وجل ان دمائكم واموالكم نعم كقول الله عز وجل ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل - 00:39:28

وايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان دمائكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في الصحيحين من حديث ابي بكر والرأي الثاني انه يؤخذ شطر ماله. وهذا قال به ابو بكر من الحنابلة - 00:39:53

الحكيم عن ابيه عن جده وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم فانا اخذوها وشطر ماله عزمه من عزمات ربنا فان اخذوها وشطر ماله عزمه من عزمات ربنا وهذا الحديث - 00:40:14

اخوجه ابو داود والنسائي وصححه الحاكم واجاب عنه الجمهور باجمله من هذه الاجوبة انه لا يثبت نعم ان هذا الحديث انه لا يثبت وايضا نوقيش ايضا بانه منسوخ ونوقيش ان ان قوله اخذها من شطر - 00:40:35

وانا اخذها وشطر مالك انه في بعض الفاظه من شطر ماله اخذوها من شطر معدن والله اعلم يعني يظهر والله اعلم ما دام ان العصمة يعني باقية فلابد من يقين على استحلال هذه العصمة عصمة المال باقية لابد من يقين - 00:40:59

يظهر والله اعلم ما ذهب لجمهور اهل العلم رحمة الله تعالى. وانه لا يؤخذ شطر ماله. ولنفرض ان عنده مليونا وخارج زكاة المليون الاول واما المليون الثاني فانه منع زكاة. منع زكاته - 00:41:19

على كلام المؤلف على كلام رحمة الله اتنا نأخذ الزكاة منه وكذلك ايضا نأخذ شطر الماء نصف المال الذي منع زكاته وهو المليون الثاني. قال المؤلف رحمة الله وتجنب في مال صبي ومحنون فيخرجها وليهما. هذه المسألة تقدمت لنا في شروط - 00:41:40

وجوب الزكاة وذكرنا ان العلماء رحمة الله تعالى اختلفوا في ذلك على ثلاثة اراء وان الصواب في هذه المسألة ما عليه اكثر اهل العلم وان الزكاة لا تجب في ان الزكاة تجب في مال الصبي والمحنون - 00:42:06

لان الزكاة لا تتعلق لها بالبدن وانما هي تتعلق بالمال وذكرنا الضوابط فيما يتعلق التكاليف او الاوامر بالنسبة الصغير وبالنسبة للمحنون وايضا هو الوارد عن الصحابة كما هو كما هو وارد عن عمر - 00:42:25

وعائشة رضي الله تعالى عنهم قال ولا يجوز اخراجها الا بنية المهندس رحمة الله لا يجوز اخراج الزكاة الا بنية لحديث عمر المشهور انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولان الانسان يخرج هذا المال - 00:42:48

قد يقصد به صدقة تطوع يقصد به الفريضة قد يقصد به وفاء دين قد يقصد به هبة فلا بد من النية التي تميز بين العادة والعبادة وبين اصناف العبادات النية - 00:43:07

النية على كلام العلماء رحمة الله يقولون بان النية لها قسمان نية مستحبة وهي ان تقارن الدفع. يعني وانت تدفع تنوی انها زكاة ونية جائزه ان تتقدم الجائزه ان تتقدم - 00:43:29

بزمن يسير تقدم الدفن في زمن يسير وعلى كلام هذا لو تقدمت النية في زمن كثير فانها لا تفسد وهل يصح فيها التصرف الفضولي او لا؟ يعني الزكاة هل يصح فيها تصرف الفضولي؟ او نقول بأنه لا يصح فيها التصرف - [00:44:00](#)  
القبول جمهور العلماء انه لا يصح فيها التصرف الفضولي وان ابي حنيفة رحمه الله انه يصح فيها التصرف الفضولي وهذا هو الصواب في هذه المسألة ايش معنى ذلك؟ معنى ذلك لو ان شخصا - [00:44:32](#)

مثلاً وجد فقيراً فاعطاه خمسين ريالاً على أنها زكاة عنك فاجزت هذا التصرف ان لم تجزه لم لا ينفع لكن ان اجزته هل ينقص ويقع زكاة عنك او لا ينقص - [00:44:51](#)

العلماء يقولون بأنه لا ينفذ لاشترط النية انهم يشترطون النية والرأي الثاني انه النية موجودة نعم النية موجودة وبدل لذلك فعل ابي هريرة رضي الله تعالى عنه في صحيح البخاري فانه قال وكان في حفظ زكاة - [00:45:12](#)  
رمضان ذكر اه الشيطان وانه اعطاه الى اخره اقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع ان ابا هريرة رضي الله تعالى عنه لم يوكل في الدفن والآخرage وانما - [00:45:34](#)

فقط في الحفظ قال رحمه الله والافضل ان يفرقها بنفسه هذا الافضل يقول المؤلف رحمه الله ان يفرقها بنفسه. وذلك فيه فوائد. الفائدة الاولى اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرق الصدقات - [00:45:51](#)  
اقم عندنا يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنامر لك بها فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يفرق ثانية ايضاً لكي ينال اجر التعب في تفريقه وثالثاً الفائدة الثالثة ايضاً لكي يطمئن او تطمئن لكي تطمئن نفسه - [00:46:14](#)  
في اخراجها ووصولها الى مستحقها. فيتيسر للانسان ان يخرجها الحمد لله لكن اذا كثرت الاموال. قد تكثر الاموال مع الانسان ولا يتمكن ان يخرج كل شيء فانه يوكل الثقات في خالي - [00:46:41](#)

قال رحمه الله والافضل ان يفرقها بنفسه ويقول هو واخذها ما ورد. نعم يقول هو واخذها الذي ورد كما قال الله عز وجل خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم وبها - [00:46:58](#)

من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها. وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وايضاً لما روى ابن ابي اوبي رضي الله تعالى عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اتاه قوم بصدقتهم - [00:47:16](#)

قال اللهم صلي على آل فلان. فاتاه ابي بصدقته فقال اللهم صلي على آل ابي او اللهم صلي على آل ابي او في الصحيحين هذا الذي ورد وعلى هذا لو جاءك شخص بزكاته لكي تفرقه تقول اللهم صلي على آل فلان اال محمد - [00:47:35](#)  
السيف كما هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم. واما ما يذكره الفقهاء ان الدافع يقول اللهم اجعلها مغنمها ولا تجعلها مغرماً ويقول الاخذ اجرك الله فيما اعطيت. وبارك لك فيما بقيت وجعله لك طهوراً. هذا لا دليل عليك. قال ولا يجوز نقلها - [00:48:00](#)  
ما تقصير فيه الصلاة فان فعل الا ان يكون في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في اقرب اليك فان كان في بلد الى اخره هنا نقل الزكاة نقل الزكاة تحته مسألهان - [00:48:21](#)

المسألة الاولى ما يتعلق بالحكم التكليفي. التحرير والاباحة هل يأثم اذا نقلت؟ او نقول بأنه لا يأثم هذى المسألة الثانية فيما يتعلق بالحكم الوضعي هل تجزئ او نقول بانها لا تجزئ - [00:48:39](#)

عندنا المسألة الاولى وهي ما يتعلق بالحكم التكليفي. هل يأثم او لا يأثم؟ قال لك المؤلف رحمه الله ولا يجوز فكلام المؤلف رحمه الله ان نقلها الى ما تقصير فيه الصلاة هي مسافة قصر هذا محرم ولا يجوز - [00:49:04](#)

كما تقدم تقصير فيه الصلاة كما تقدم المذهب كم اربعة فرص والبريد كم هم من فرشة اربع ستة عشر فرساً والفرسة كم هم من ميل تكون المسافة ثمانية واربعين ميل. على هذا اذا اذا نقلها الى اربعين ميل لا بأس. الى سبعة واربعين ميل لا - [00:49:26](#)

جاهز الى ثمانية واربعين ميلاً هذا لا يجوز اذا نقلها الى ما تقصير فيه الصلاة نقول بان هذا لا يجوز. هذا المشهور من المذهب وهذا كما ذكرنا ان هذا كلام عن الحكم التكليفي ان يأثم اولى - [00:49:52](#)

وهذا ايضاً هو قول الشافعی. نعم. ايه. لكن كما ذكرنا نعم كما ذكرنا ان الحنابلة يقولون بانها اذا كانت المسافة اقل من سافة قصر هذا

جائز مسافة قصر فاكثر هذا حرام - 00:50:14

الشافعية لا يرون الجواهر. لكن الحنابلة يفصلون في هذه المسألة. الرأي الثاني ان نقل الزكاة خارج البلد ان هذا جائز لكن لكته مکروه. وهذا قول الحنفية الحنفية يقولون مکروه الا ان ينقلها - 00:50:40

الى قربة له محاويج او قوم هم امس حالكم من اهل بلدك. هم يقولون بانه مکروه الا اذا كان هناك عن حاجة. فلا بأس لا ايضا المالكية يوافقون الحنابلة والشافعی انه لا يجوز. نعم لا يجوز الا اذا نقلها الامام - 00:51:05

فعندهنا الرأي الاول عدم الجواز. لكن الحنابلة يفصلون بين مثابة قصر وغيره المالكي يفصلون بين نقل الامام وغيره الشافعية ما يصلی الصواب في هذه المسألة انه اذا كان النقل فيه مصلحة فانه جائز ولا بأس به. فلنقول بانه مشروط. اذا كان نقل - 00:51:27  
فيه مصلحة كما لو نعم كما لو كان هناك آآ مسقبة او حاجة آآ عند احد من المسلمين ونحو ذلك او اهل علم او اهل دعوة ناس مشتغلين بالدعوة ونحو ذلك. وهم يحتاجون فنقول الصواب ان نقل الزكاة - 00:51:50

انه هناك احوج انه افضل وبدل لذلك حيث قميص اقم عندنا يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة. فنامر لك بها حتى تأتينا الصدقة. وايضا عموم قول الله عز وجل انما الصدقة - 00:52:14

الفقراء والمساكين. وقول معاذ لاهل اليمن ائتوني خميس او او لميس. اخذه منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع المهاجرين بالمدينة. قال انفع للمهاجرين بالمدينة ائتوني بقميص او لميس اخذه منكم مكان الصدقة - 00:52:33

فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين نعم للمهاجرين في المدينة وهذا علقه البخاري. الصواب في ذلك ان هذا نتقدم طيب بقينا في الحكم الثاني بقينا في الحكم الثاني وهو الحكم الوضعي هل تجزئ اذا نقلت او لا تجزئ؟ اشد الناس بذلك الشافعی - 00:52:57  
يقول اذا نقلت لا تدرك. الحنابلة يقولون اذا نقلت فوق مسافة قصر تجزئ مع الجبل يقولون الجمهور على انها تدفي اذا نقل لكن الحنفية يقولون بان الشافعی الشافعية يرون انها لا تنفذ - 00:53:21

الصواب في ذلك ان لو ذكرنا الدالة على ذلك. اما الذين قالوا بانها لا تجزئ. او قالوا بانه يحرم نقلها. فاستلوا بحيث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن حدیث ابن عباس في بعثة معاویة الى اليمن قال تؤخذ من من اغنيائهم فترد على فقرائهم - 00:53:43

تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم. ومثله حدیث ابی جحیفة رضی الله تعالی عنه. وايضا ذلك عن عمر رضی الله تعالی عنه وعمران ابن حصین رضی الله تعالی عنه والصواب في ذلك - 00:54:05

نعم حنا نقول اهل البلد هم اولى يعني نجمع بين بين الدالة فنقول اهل البلد هم اولى اذا كان هناك فقراء نبدأ بها لكن لا مانع ان ننقل بعض الزكاة الى خارج البلد اذا كان هناك مصلحة كما ذكرنا كان يكون هناك - 00:54:25

هو اشد حاجة او قد يكون هناك مسقبة او قد يكون هناك من اشتغل ب التعليم او بالدعوة الى الله عز وجل فهذا نقل له الزكاة كما جاء في الله اکبر - 00:54:45